

الفهرس

[**مقدمة 3**](#_Toc525553795)

[**I. مسار خطة العمل الوطنية الثانية 4**](#_Toc525553796)

[**II. تنفيذ التزامات خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة 7**](#_Toc525553797)

[**الخلاصة والخطوات المستقبلية 38**](#_Toc525553798)

# مقدمة

تمثل مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة منتدى دولي وملتقى تضم الدول التي ترغب في تبادل الخبرات والتجارب في مجال الحكومة المفتوحة، وبالتالي تساهم في جعل الحكومات أكثر انفتاحاً وتعزز الثقة بها كما تدعم مشاركة المواطنين في صنع السياسات العمومية.

والجدير بالذكر أن التحول الذي عرفته تونس على امتداد السنوات الماضية كان له الاثر الايجابي على عدة مستويات لعل اهمها تعزيز مشاركة المواطن الذي بلغ مرحلة متقدمة من النضج والوعي مكنته من تفعيل دوره في الشأن العام والرفع من سقف تطلعاته وتوقعاته تجاه الحكومة لتصبح اكثر طموحا ومواكبة لما يحصل في العالم. فاليوم يتوقع المواطن من حكومته ان تكون أكثر انفتاحًا وشفافية وقابلية للمساءلة. وفي هذا الاطار، يندرج الرهان الرئيسي لتونس والذي يتعلق بتحسين العمل الحكومي وبالتالي تحسين جودة الخدمات العامة وتعزيز رضا المواطنين.

ومثّلت عضوية تونس في مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة خطوة أساسية في تكريس مسار الانفتاح هذا. مع الاشارة انه قبل الانضمام إلى هذا المنتدى الدولي وانطلاق برنامج الحكومة المفتوحة سنة 2014، تولّت تونس اعتماد نهج إصلاحي من خلال انجاز عدة إصلاحات لتحقيق هذا الهدف وهي عملية استمرت بعد انضمام تونس لهذه المبادرة من خلال مشاريع إصلاحات طموحة تعكس الجهود المبذولة لتحقيق تقدم ملموس نحو حكومة أكثر انفتاحا.

وعلى هذا الأساس، قامت تونس بإعداد وتنفيذ خطتي عمل وطنيتين. امتدت خطة العمل الوطنية الأولى على الفترة ما بين 2014ـ 2016 وتضمنت 20 تعهداً تم من خلالها تحقيق إصلاحات متعددة ومكّنت الحكومة من الانتقال إلى مرحلة أخرى متقدمة في مجال الحكومة المفتوحة. في حين غطت خطة العمل الوطنية الثانية الفترة 2018 ـ 2016 واحتوت على 15 تعهداً، تم وضعها وتنفيذها وفقا لمنهجية قائمة على الاستمرارية والترابط مع الإنجازات السابقة ومع الأخذ بعين الاعتبار تطلعات المواطنين وكذلك الاستئناس بتوصيات تقارير التقييم السابقة سواء تقرير التقييم الذاتي أو تقرير التقييم المستقل.

وفيما يتعلق بخطة العمل الثانية الوطنية، بذلت الحكومة التونسية مع مختلف الأطراف المعنية جهودا كبرى لإنجاز التعهدات المدرجة ساهمت من خلالها في تحقيق تقدم ملحوظ في نسق تنفيذ بعض الالتزامات. غير أن هذا التقدم المحرز لا ينفي وجود العديد من الأعمال والإجراءات التي يتوجب القيام بها بالنسبة لتعهدات اخرى لم تشهد تقدما كبيرا في انجازها.

وفي هذا الإطار يندرج موضوع هذا التقرير الذي يهدف إلى تقديم تقييم ذاتي موضوعي للتقدم الذي أحرزناه حتى نهاية فترة تنفيذ خطة العمل الثانية، ولكنه يهدف أيضًا إلى دعوة شركائنا من المواطنين والموظفين العموميين والمجتمع الدمني إلى الانخراط والمشاركة بشكل أكبر في مسار الحكومة المفتوحة ومزيد العمل لتكريسه.

# مسار خطة العمل الوطنية الثانية

جاءت صياغة خطة العمل الوطنية الثانية لشراكة الحكومة المفتوحة كنتيجة لمسار قائم على الخلق المشترك والمشاركة تمكنت خلاله الحكومة مع المجتمع المدني من وضع التزامات تعكس الأولويات المشتركة والمشاريع المهمة والإصلاحات الطموحة والتحديات التي تريد تونس الاستثمار فيها والتي تعتبر متلائمة مع قيم الحكومة المفتوحة على غرار الشفافية والمساءلة والنزاهة ومشاركة المواطنين واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. حيث أخذت عملية إعداد هذه الخطة بعين الاعتبار عديد المعايير والعوامل بما في ذلك الدروس المستفادة من خطة العمل الوطنية الأولى وكذلك توصيات تقارير التقييم على غرار تقرير التقييم الذاتي أو تقرير التقييم المستقل.

***اعتماد المقاربة التشاركية في جميع مراحل إعداد خطة العمل الوطنية***

تم إعداد خطة العمل الوطنية الثانية طبقا للتوجهات العامة والمبادئ المتضمنة بدليل إعداد خطة العمل لشراكة الحكومة المفتوحة. ومنذ بداية أعمال إعداد هذه الخطة، تم تكريس مقاربة تشاركيه موسعة مع التونسيين ومختلف الأطراف المتدخلة ومكونات المجتمع المدني والقطاع الخاص إضافة إلى القطاع الأكاديمي وجل القطاعات الأخرى وذلك قصد الحصول على أفكار ومقترحات حول كيفية جعل العمل الحكومي أكثر كفاءة وشفافية وقابلية للمساءلة.

والجدير بالذكر أنه في إطار هذه المقاربة التشاركية، تم تنظيم استشارة وطنية موسعة إضافة الى اعتماد آليات مختلفة لضمان مشاركة واسعة كالتالي :

* تنظيم اجتماعات مختلفة مع الهياكل العمومية لتقديم مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة وتحسيس الأعوان العموميين بأهمية المشاركة في هذه العملية. وقد تميزت هذه الملتقيات بحضور ممثلين عن المجتمع المدني وعن المنظمات غير الحكومية،
* تشريك الجهات من خلال تنظيم أيام إعلامية على المستوى الجهوي بالشراكة مع المجتمع المدني حيث تم التعريف بمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة وتحسيس الحضور بأهمية الانخراط في هذا المسار. وقد تم تجميع عدة مقترحات تعبر عن تطلعات المواطنين و مختلف مكونات المجتمع المدني على المستوى الجهوي.
* تنظيم يوم دراسي بتاريخ 23 مارس 2016، للإعلان عن انطلاق الاستشارة الموسعة عبر موقع واب الاستشارات العمومية [www.consultations-publiques.tn](http://www.consultations-publiques.tn) وتجديد التزام الحكومة بمسار شراكة الحكومة المفتوحة،

وفي نفس السياق، تم اعداد خطة اتصالية خلال فترة الاستشارة لضمان مشاركة أوسع وللتعريف بمفاهيم الحكومة المفتوحة. وعلى المستوى العملي، تم استخدام العديد من القنوات الاتصالية المتاحة على غرار تنظيم الندوات والمؤتمرات الصحفية، اعتماد الصحافة المكتوبة إضافة إلى شبكات التواصل الاجتماعي.

 ونتيجة لهذه المقاربة التشاركية، تم تجميع 1104مقترح وردت عبر آليات الاستشارة المعتمدة، وقد تم تكوين فريق عمل متكون من ممثلين عن المجتمع المدني وممثلين عن الادارة لدراسة وفرز هذه المقترحات. مع الإشارة انه بالنسبة للتعهدات التي يمكن اختيارها وإدراجها في خطة العمل الثانية، بالإضافة إلى امتثالها لمبادئ الحكومة المفتوحة ؛ يجب أن تستوفي معايير تقييم معينة، وهي:

* الوضوح (Specific): تصف الوضع الراهن والمشاكل التي يمكن حلها :
* يتضمن الأنشطة المحددة التي سيتم القيام بها ،
* تصف النتائج المنتظر الحصول عليها من خلال تنفيذ الالتزام.
* قابل للقياس (Mesurable): يمكن تجزئة التعهد الى مراحل زمنية محددة للتثبت من مدى التقدم في انجازه،
* الجهة المسؤولة (Answrable) : يمكن تحديد الجهة المسؤولة على تنفيذ التعهد والأطراف المتدخلة
* ذات صلة بمبادئ الحكومة المفتوحة (Relevant): متصل بتنفيذ احدى المحاور الاساسية أو التحديات المتعلقة بالحكومة المفتوحة وهي الشفافية والمسائلة والمشاركة،
* تحديد مدة الانجاز (Time-Bound): تعهد يمكن تنفيذه في سنتين كما يمكن ضبط روزنامة واضحة للإنجاز على امتداد السنتين مجزئة الى مراحل دقيقة،
* التأثير المحتمل: تقييم التغيير المنتظر من تنفيذ التعهد.

علما أن النتيجة النهائية لهذا النهج الاصلاحي التشاركي كانت إعداد الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية الثانية التي تضمنت 15 تعهداً تم تصنيفها في ثلاث محاور رئيسية على النحو التالي:

✓        دعم شفافية العمل الحكومي وفتح البيانات العمومية ( ***8*** ***تعهدات***) ؛

✓        مقاومة الفساد وتكريس المقاربة التشاركية ( ***4 تعهدات***) ؛

✓        [تحسين جودة الخدمات العمومية باستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال](https://translate.googleusercontent.com/translate_f#_Toc465415830) ( ***3 تعهدات***) .

***اعتماد المقاربة التشاركية طوال عملية التنفيذ، المتابعة والتقييم***

أثمرت المقاربة التشاركية التي اعتمدتها تونس في برنامجها لشراكة الحكومة المفتوحة عن إعداد خطة عمل عكست بوضوح الأولويات والمشاريع التي يمكن أن تستثمر الحكومة في تنفيذها خلال عامين. وفي هذا السياق، تم إعداد وثيقة مشروع بالنسبة لكل تعهد مدرج في هذه الخطة تحتوي على تفاصيل ومعلومات حول الهيكل المسؤول عن التنفيذ ومعلومات حول نقطة الاتصال قصد تعزيز تشريك المواطنين ومختلف الأطراف المعنية في متابعة تنفيذ التعهد وتسهيل الحصول على المعلومات عند الضرورة.

كما تم تنظيم اجتماعات شهرية من طرف لجنة القيادة المكلفة بإعداد ومتابعة تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية بالتنسيق مع جميع الأطراف المتدخلة وذلك قصد متابعة نسق انجاز التعهدات وتحديد ومراجعة أولويات تنفيذ هذه الخطة. بالإضافة إلى ذلك ، تم تطوير قسم متعلق بلوحة قيادة على مستوى البوابة الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة لتوفير مزيد من المعلومات حول تقدم متابعة التنفيذ وتشجيع المواطنين وزوار البوابة لتقديم الملاحظات والمقترحات.

**عملية تشاركية أثناء وضع خطة العمل الوطنية الثانية**

|  |
| --- |
| **الاستشارة الاولى** |
| **الرزنامة** | من 23 مارس 2016 إلى 16 ماي 2016 |
| **الاعلام المناسب والتوعية** | قامت اللجنة التوجيهية المشتركة بتحديد النطاق الرئيسي لخطة العمل، الامر الذي ساعد لاحقا في توجيه الاستشارات لمختلف الأطراف المعنية والمتدخلة |
| **القنوات المعتمدة** | * عبر موقع واب الاستشارات العمومية <http://www.consultations-publiques.tn>
* استخدام صفحة الفيسبوك OGP تونس .
* الأيام الإعلامية التي نظمها أعضاء اللجنة التوجيهية الممثلين للمجتمع المدني
* المراسلات الرسمية التي تم توجيهها الى مختلف الوزارات لتقديم مقترحات الإصلاحات المتعلقة بالمحاور لمبادرة الشراكة الحكومة المفتوحة.
* ورشات العمل التي تم تنظيمها لفائدة المواطنين وأعضاء الجمعيات ببعض المناطق
 |
| **موضوع الاستشارة ونطاقها** | كانت الاستشارة موجهة لجميع مكونات المجتمع المدني والمواطنين للتعبير عن آرائهم وتقديم مقترحات الإصلاحات المتعلقة بالمحاور الرئيسية لمبادرة الشراكة الحكومة المفتوحة. حيث أتيحت لكل طرف إمكانية المشاركة عبر موقع الواب المخصص أو عبر البريد الالكتروني. وقد تم تلقي 1104 مقترح كنتيجة لهذه الاستشارات. |
| **الوثائق التي تمت صياغتها** | مشروع خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة |
| **الاستشارة الثانية** |
| **الجدول الزمني** | من 12 جويلية 2016 إلى 29 جويلية 2016 |
| **الاعلام المناسب والتوعية** | قيام فرق العمل المتكونة من ممثلين عن الهياكل العمومية وعن المجتمع المدني بفرز المقترحات التي تم تجميعها وفقًا لمعايير محددة مسبقًا ليتم ادراجها كتعهدات فيما بعد |
| **القنوات المعتمدة** | * عبر موقع واب الاستشارات العمومية <http://www.consultations-publiques.tn>
* استخدام صفحة الفيسبوك OGP تونس .
* الإعلام التونسي.
 |
| **موضوع الاستشارة ونطاقها** | مشاركة هامة لممثلي المجتمع المدني والمواطنين والهياكل العمومية في هذه الاستشارة |
| **الوثائق التي تمت صياغتها** | نشر الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية الثانية في شكل قرار حكومي صادر عن الوزير المكلف بالوظيفة العمومية والحوكمة في 27 أكتوبر 2016.تنظيم مؤتمر في نوفمبر 2016 من أجل إعلام جميع الهياكل العمومية والاطراف المعنية بمحتوى خطة العمل الثانية، توجيه مراسلات رسمية إلى الوزارات المعنية وغيرها من الهياكل العمومية من أجل تعيين الهيكل المسؤول الذي سيتولى متابعة تنفيذ التعهد تحت إشراف الوزارة المعنية. |

# تنفيذ التزامات خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة

يلخص الجدول الموالي نسق تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية. حيث تم إحراز تقدم كبير بالنسبة لبعض التعهدات فمنها ما تم انجازه في الآجال المحددة في حين شهدت بعد التعهدات الاخرى نسق تنفيذ بطيء دون المطلوب :

|  |  |
| --- | --- |
| **نسبة الإنجاز**  | **التعهدات المدرجة بخطة العمل** |
| **المحور الأول: دعم شفافية العمل الحكومي وفتح البيانات العمومية** |
| محدود | التعهد 1: انضمام تونس للمبادرة الدولية للشفافية في الصناعات الاستخراجية |
| هام | التعهد 2: إرساء الإطار التنظيمي لتفعيل حق النفاذ الى معلومة |
| هام | التعهد 3:استكمال الإطار القانوني والتنظيمي للبيانات المفتوحة على المستوى الوطني  |
| هام | التعهد 4:دعم شفافية وانفتاح الإدارة المحلية |
| أُنجز | التعهد 5: دعم شفافية القطاع الثقافي: "الثقافة المفتوحة" |
|   | التعهد 6: دعم الحوكمة والشفافية في مجال التنمية المستدامة |
| هام | التعهد الفرعي الأول: تركيز هدف التنمية المستدامة في مجال الحوكمة"ODD16" |
| محدود | التعهد الفرعي الثاني: بوابة البيانات المفتوحة ذات علاقة بالمجال البيئي  |
| محدود | التعهد الفرعي الثالث: وضع نظام جغرفة رقمية خاص بالبيئة |
|  أُنجز | التعهد 7: دعم شفافية قطاع النقل من خلال تطوير بوابة للبيانات المفتوحة |
| محدود | التعهد8: تكريس الشفافية المالية والجبائية  |
| **المحور الثاني: مقاومة الفساد وتكريس المقاربة التشاركي** |
|  لم يتم الشروع في الانجاز | التعهد 9: إعداد الإطار القانوني للعرائض الجماعية الموجهة من المواطنين   |
| أُنجز | التعهد 10: تطوير منظومة إلكترونية مندمجة للشكاوي وللإبلاغ عن حالات الفساد |
| محدود | التعهد 11:تطوير قنوات لتعزيز الحوار والتفاعل مع مطالب ومشاغل الشباب وتمكينهم من متابعة مدى تجسيمها في السياسات العمومية |
| محدود | التعهد 12:تركيز المرجعية الوطنية للحوكمة على مستوى قطاعي |
| **المحور الثالث: تحسين جودة الخدمات العمومية باستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال** |
| هام | التعهد 13: تطوير منظومات إعلامية يمكن تحميلها على الهاتف الجوال تدعم شفافية العمل الحكومي والمقاربة التشاركية |
| محدود | التعهد 14: تعزيز قنوات النفاذ إلى الوثائق الأرشيفية |
| أُنجز | التعهد 15:تطوير آليات الكترونية قصد تمكين طالبي الشغل من الاطلاع على جميع المناظرات |

  وفي نفس السياق وبهدف تقديم مزيد من التوضيح حول مدى التقدم المحرز في تنفيذ العديد من التعهدات المدرجة بخطة العمل الثانية، يقدم الرسم البياني الموالي بسطة عن نسق استكمال تنفيذ هذه الخطة حتى موفى جويلية 2018 :

ونظرا لأهمية الانشطة التي أنجِزت بالنسبة لكل تعهد، توفر الجداول الموالية تفاصيل ومعلومات تتعلق بنسق تنفيذ كل التزام على حدا على غرار قائمة الاطراف المتدخلة في التنفيذ، نسبة الانجاز، جملة الاعمال التي تم القيام بها :

|  |
| --- |
| **متابعة نسق تنفيذ التعهد** |
| **تعهد عدد 1: انضمام تونس للمبادرة الدولية للشفافية في الصناعات الاستخراجية** |
| وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة بالتعاون مع وزارة المالية | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
|  | **حكومة** | **الاطراف المتدخلة** |
| معهد حوكمة الموارد الطبيعية | **مجتمع مدني، قطاع خاص، فرق عمل، مانحين دوليين** |
| يهدف هذا التعهد إلى دعم الشفافية والمساءلة في مجال التصرّف في الثروات الطبيعية قصد مزيد حوكمة قطاعي الطاقة والمناجم وبناء الثقة بين الحكومة والشركات والمجتمع المدني بالإضافة إلى تحسين مناخ الاستثمار وجعل تونس نموذجا للشفافية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا | **الهدف الرئيسي** |
| اتخاذ التدابير اللازمة للايفاء بمتطلبات الانضمام إلى مبادرة من خلال:1. تعيين مسؤول رفيع المستوى لقيادة عملية تنفيذ المبادرة،2. تكوين مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين للإشراف على تنفيذ المبادرة،3. وضع خطة عمل لتنفيذ المبادرة،4. نشر تقرير حول الصناعات الاستخراجية طبقا لمعايير المبادرة وبالاعتماد على مبادئ البيانات المفتوحة،5. تقديم مطلب ترشح للانضمام للمبادرة. | **وصف التعهد** |
| ***تعزيز المشاركة المدنية*** | ***تعزيز الشفافية*** | ***تحسين الخدمات العمومية*** | ***تعزيز النزاهة*** | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| متناسب بصفة مباشرة | متناسب بصفة مباشرة | متناسب بصفة غير مباشرة | متناسب جدا |
| تعزيز الشفافية والمساءلة في مجال الموارد الطبيعية | **الطموح** |
| **أُنجز** | **هام** | **محدود** | **لم يتم الشروع في الانجاز** | **مستوى الإنجاز** |
|  | × |  |  |
| العمل على اتخاذ التدابير اللازمة لاستكمال شروط الانضمام إلى مبادرة EITI قبل جوان2018. | **وصف النتائج المنتظرة** |
| * إعلان وزير الطاقة والمناجم والطاقة المتجددة رسميا خلال المؤتمر الصحفي عن إرادة الوزارة في الإعداد لانضمام تونس للمبادرة واتخاذ الإجراء ات اللازمة لتعزيز الشفافية في هذا المجال؛
* تعيين مسؤول عن هذا التعهد على مستوى الوزارة، وتكوين فريق عمل على مستوى الوزارة؛
* في إطار التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني ، نظم معهد حوكمة الموارد الطبيعية بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في 26 ماي 2018 انتخاب ممثلي مجموعة أصحاب المصلحة. وقد تم الانتهاء من تحديد تركيبة هذا المجلس
 | **تقديم النتائج الحالية** |
| قبل موفى جوان 2018 | **تاريخ الانجاز** |

|  |
| --- |
| **متابعة نسق تنفيذ التعهد** |
| **تعهد عدد 2: إرساء الاطار التنظيمي لتفعيل حق النفاذ إلى المعلومة** |
| الادارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الادارية برئاسة الحكومةومجلس نواب الشعبوالأرشيف الوطني | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
|  | **حكومة** | **الاطراف المتدخلة** |
| * المادة 19
* البنك الدولي
* منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
* الجمعية التونسية للمراقبين العموميين
* منظمة الخدمات المالية التطوعية
 | **مجتمع مدني، قطاع خاص، فرق عمل، مانحين دوليين** |
| يهدف هذا التعهد إلى تكريس حق النفاذ إلى المعلومة وفقا للمقتضيات الواردة بالقانون الجديد (القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة) من خلال اتخاذ جملة من الاجراءات القانونية والتدابير الادارية لتنظيم مختلف الجوانب المتعلقة بهذا المجال. | **الهدف الرئيسي** |
| يستوجب هذا التعهد القيام بعديد الاعمال على غرار :* اصدار الأمر المتعلق بشروط احداث هيكل داخلي يعنى بالأنشطة المتعلقة بالنفاذ،
* اصدار قرار فتح باب الترشّحات لعضوية الهيئة من طرف رئيس اللجنة المختصّة بمجلس نواب الشعب. ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية،
* اصدار أمر حكومي حول تعيين أعضاء الهيئة المنتخبون من قبل الجلسة العامة بمجلس نواب الشعب بعد احالة قائمة في الغرض من طرف رئيسه على رئيس الحكومة،
* احداث لجنة لتحديد المعاليم المستوجبة في الصور المتعلقة بالحصول على معطيات عمومية بمقابل ليتمّ على اذلك اصدار قرار في الخصوص من طرف وزير المالية،
* اصدار المناشير التفسيرية لمقتضيات القانون الأساسي،
* ضبط خطة العمل لتنفيذ مقتضيات القانون الأساسي.
* استكمال تنظيم الأرشيف في أجل سنة على أقصى تقدير من تاريخ نشر القانون،
* تركيز واستغلال منظومة لتصنيف الوثائق الإدارية في أجل لا يتجاوز سنة من تاريخ نشر القانون.
 | **وصف التعهد** |
| **تعزيز المشاركة المدنية** | **تعزيز الشفافية** | **تحسين الخدمات العمومية** | **تعزيز النزاهة** | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| متناسب جد | متناسب جد | متناسب بصفة غير مباشرة | متناسب جدا |
| سيساهم تطبيق القانون الاساسي للنفاذ للمعلومة في نشر المعلومات بصفة تلقائية وسيلزم الإدارة بالرد على مطالب النفاذ للمعلومة. وهذا من شأنه تعزيز شفافية الإجراءات الحكومية وتشجيع إعادة استخدام البيانات العامة لإنشاء قيمة جديدة. | **الطموح** |
| **أُنجز** | **هام** | **محدود** | **لم يتم الشروع في الانجاز** | **مستوى الإنجاز** |
|  | × |  |  |
| تطبيق القانون الاساسي للنفاذ للمعلومة | **وصف النتائج المنتظرة** |
| الانتهاء من العديد الاعمال على غرار :* الانتهاء من إعداد خطة عمل حول النفاذ للمعلومة،
* إحداث هيئة النفاذ للمعلومة وفقا لمقتضيات القانون الاساسي، حيث تم انتخاب اعضائها من طرف مجلس نواب السعب في 19 جويلية 2018 لمدة ستة سنوات غير قابلة للتجديد
* الانتهاء من إعداد الأمر الحكومي حول شروط إحداث الهيكل الداخلي المكلّف بأنشطة النفاذ إلى المعلومة وتمّت إحالته للمصادقة النهائية،
* الانتهاء من إعداد المنشور التفسيري لمقتضيات القانون الأساسي المتعلّق بالنفاذ إلى المعلومة
* تنفيذ دورات لتكوين مكونين حول حق النفاذ إلى المعلومة بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لفائدة عديد الاطارات الراجعين بالنظر لعديد البلديات،
* الانتهاء من إعداد العناصر المرجعية المتعلقة بالمنظومة الالكترونية لتلقي والاجابة على مطالب النفاذ للمعلومة،
* بالنسبة لقانون إعادة استعمال البيانات العمومية : تم إنجاز تقرير لتجارب مقارنة حول اعادة استعمال البيانات بالتعاون مع خبراء البنك الدولي،
* في خصوص استكمال تنظيم الأرشيف، 80 %من الهياكل العمومية قامت بتنظيم ارشيفها وفقا لأدوات وإجراءات الأرشفة المحددة في قانون الأرشيف،
* فيما يتعلّق بتركيز واستغلال منظومة لتصنيف الوثائق الإدارية، تمّ التقدم في إعداد مشروع مرجعية لتصنيف الوثائق الإدارية على مستوى الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية،
 | **تقديم النتائج الحالية** |
| قبل موفى مارس 2017 | **تاريخ الانجاز** |

|  |
| --- |
| **متابعة نسق تنفيذ التعهد** |
| **تعهد عدد 3: استكمال الاطار التنظيمي للبيانات المفتوحة على المستوى الوطني** |
| وحدة الادارة الالكترونية برئاسة الحكومة بالتنسيق مع مختلف الهياكل العمومية  | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
|  | **حكومة** | **الاطراف المتدخلة** |
| * Cartographie citoyenne
* البنك الدولي
* الجمعية التونسية للمراقبين العموميين
* منظمة الخدمات المالية التطوعية
 | **مجتمع مدني، قطاع خاص، فرق عمل، مانحين دوليين** |
| الهدف من هذا التعهد هو جعل البيانات العمومية مفتوحة في شكل يسهل اعادة استعماله وتناغمه مع مختلف النظم المعلوماتية قصد المساهمة في دعم مبادئ الحوكمة وتفعيل مشاركة المواطن وتعزيز التنمية المندمجة والتجديد. | **الهدف الرئيسي** |
| يستوجب هذا التعهد القيام بعديد الاعمال على غرار :1. تنظيم اعادة استعمال البيانات العمومية من خلال ضبط رخصة لفتح البيانات واعادة استعمالها " licence"،2. وضع شبكة من المسؤولين عن البيانات المفتوحة بمختلف الهياكل العمومية،3. وضع ميثاق وطني للبيانات المفتوحة باعتماد الميثاق الدولي للبيانات المفتوحة "International Open Data Charter " لتكريس جملة من المبادئ من أهمها فتح البيانات “by default»،4. القيام بجرد من قبل عدد من القطاعات للبيانات التي يمكن فتحها مع تحديد الأهداف المرجو تحقيقها من خلال نشرها واعادة استعمالها. مع ضبط روزنامة سنوية تضبط نسبة البيانات التي سيتمّ العمل على فتحها بصفة تدريجية. | **وصف التعهد** |
| **تعزيز المشاركة المدنية** | **تعزيز الشفافية** | **تحسين الخدمات العمومية** | **تعزيز النزاهة** | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| متناسب جدا | متناسب جدا | متناسب بصفة مباشرة | متناسب جدا |
| فتح البيانات العمومية وتعزيز الآثار الايجابية لهذ العملية على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية | **الطموح** |
| **أُنجز** | **هام** | **محدود** | **لم يتم الشروع في الانجاز** | **مستوى الإنجاز** |
|  | **×** |  |  |
| فتح البيانات العمومية لتدعيم الشفافية وتعزيز إعادة استخدام البيانات لخلق خدمات ذات قيمة مضافة كالتطبيقات الجوالة والخدمات الإلكترونية. | **وصف النتائج المنتظرة** |
| إنجاز اعملا مختلفة في إطار هذا التعهد ومنها :* وضع رخصة اعادة استعمال البيانات بالبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة،
* تعيين مكلف بإدخال البيانات بالبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة على مستوى كل وزارة،
* الشروع في أعمال مشروع جرد البيانات العمومية:
* تنظيم جلسات عمل مع الوزارات النموذجية المعنية بالمرحلة الأولى من مشروع جرد البيانات العمومية بداية شهر فيفري 2018
* تنظيم عديد الاجتماعات بهذه الهياكل لمتابعة نسق اعداد الجرد وتوفير الدعم الفني
* إعداد تقرير متعلق بمشروع جرد البيانات العامة وقد تمت صياغته من قبل خبراء معينين لهذا المشروع بالتنسيق مع البنك الدولي. حيت تضمن النتائج المتعلقة بهذا المشروع على مستوى ستة هياكل نموذجية على النحو التالي: وزارة الفلاحة، وزارة الشؤون المحلية والبيئة، وزارة الصناعة، وزارة الشؤون الثقافية، وزارة النقل، الصندوق الوطني للتأمين على المرض. بالإضافة إلى ذلك تضمن التقرير جملة من التوصيات حول العديد من التحديات والإشكاليات المتعلقة بمشروع جرد البيانات العمومية
* بالنسبة للعمل المتعلق بوضع ميثاق وطني للبيانات المفتوحة، اتفقت لجنة القيادة المكلفة بمتابعة الخطة الوطنية الثانية مع مختلف الاطراف المعنية على صياغة نص قانوني عوض الميثاق "أمر البيانات المفتوحة" من أجل تعزيز التزام جميع الهياكل العمومية وغيرها من المتدخلين في هذا المجال. وقد تم الشروع في اعداد هذا النص ومن بين الاعمال المنجزة :
* الاعلان عن انطلاق مشروع أمر البيانات المفتوحة من خلال تنظيم ورشتي عمل يومي 05 و06 أفريل 2018،
* تنظيم سبع ورشات عمل متعلقة بإعداد محتوى مشروع أمر البيانات المفتوحة موفى شهر ماي 2018 حيث تمت مناقشة وتحديد الابواب والفصول الرئيسية لمشروع الامر،
* إعداد الصيغة الاولية لمشروع امر البيانات المفتوحة من طرف فريق العمل المكلف بذلك،
* تنظيم يوم اعلامي واستشارة حول الصيغة الاولية لمشروع الامر يوم 29 أوت 2018، قصد تشريك مختلف الاطراف من خلال تجميع المقترحات والملاحظات مما سيمكن من ادخال التعديلات اللازمة على الصيغة الثانية للنص التي ستعرض على الخط للاستشارة.
 | **تقديم النتائج الحالية** |
| قبل موفى مارس 2017 | **تاريخ الانجاز** |
| **متابعة نسق تنفيذ التعهد** |
| **تعهد عدد 4: دعم شفافية وانفتاح الادارة المحلية** |
| وزارة الشؤون المحلية والبيئة | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
|  | **حكومة** | **الاطراف المتدخلة** |
| * الجمعية التونسية للحوكمة المحلية،
* منظمة البوصلة
* الجمعية التونسية للمراقبين العموميين
* منظمة الخدمات المالية التطوعية
 | **مجتمع مدني، قطاع خاص، فرق عمل، مانحين دوليين** |
| في إطار التوجه الوطني الجديد والذي تمّ تكريسه ضمن دستور الجمهورية التونسية الجديد والرامي إلى دعم اللامركزية وتكريس الشفافية والحوكمة المحلية، فإنّ هذا التعهد يهدف إلى وضع آليات عملية تجسّم هذا التوجه على أرض الواقع وذلك من خلال تطوير آليات تكرّس ثقافة الحكومة المفتوحة وتضمن حق النفاذ إلى المعطيات العمومية المتصلة بالعمل البلدي ومتابعة ما تقوم به البلديات من اعمال. | **الهدف الرئيسي** |
| يستوجب هذا التعهد القيام بعديد الاعمال على غرار :1.وضع دليل عملي يوضح مبادئ الحكومة المفتوحة ومختلف تطبيقاتها على المستوى المحلّي قصد تيسير بعث مشاريع ومبادرات في المجالات المتصلة بالحكومة المفتوحة وخاصة في ما يتعلق بفتح البيانات والمشاركة الالكترونية وتطوير خدمات عمومية باستعمال تنولوجيات المعلومات والاتصال. 2. تطوير منصة الكترونية للبيانات المفتوحة على المستوى المحلي. ولوضع هذه المنصة سيتمّ القيام بالأشغال التالية:1.2 اختيار بلدية أو أكثر لإرساء منظومة البيانات المفتوحة على المستوى البلدي وفقا لمعايير يتمّ ضبطها في الغرض على غرار معيار جاهزية البلديات في المجال.2.2 تطوير المنظومة الالكترونية للبيانات المفتوحة،3.2 التعريف بالمنظومة وحث العموم بالمنطقة البلدية المعنية على النفاذ اليها. | **وصف التعهد** |
| **تعزيز المشاركة المدنية** | **تعزيز الشفافية** | **تحسين الخدمات العمومية** | **تعزيز النزاهة** | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| متناسب جدا | متناسب جدا | متناسب بصفة مباشرة | متناسب بصفة مباشرة  |
| تعزيز قدرة المواطنين على النفاذ إلى المعلومات واستخدامها لمتابعة المسؤولين المحليين ومراقبة التصرف في الشؤون المحلية من أجل تحسين جودة الخدمات و ارساء انموذج للحكم المحلي قائم على مبادئ التعاون والمساءلة | **الطموح** |
|  **أُنجز** | **هام** | **محدود** | **لم يتم الشروع في الانجاز** | **مستوى الإنجاز** |
|  | **×** |  |  |
| * وضع دليل عملي يوضح مبادئ الحكومة المفتوحة ومختلف تطبيقاتها على المستوى المحلّي
* تطوير منصة الكترونية للبيانات المفتوحة على المستوى المحلي
 | **وصف النتائج المنتظرة** |
| 1. ***بالنسبة للتعهد الفرعي الاول "وضع دليل للحكومة المفتوحة على المستوى المحلّي"***
* وقع إدراج هذا المشروع ضمن برنامج "PAGOF" بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية،
* تكوين فريق عمل مكلف باعداد المشروع وصياغة النسخة الاولية لهذا الدليل.
1. ***بالنسبة للتعهد الفرعي الثاني "تطوير منصة الكترونية للبيانات المفتوحة على المستوى المحلي":***
* الانتهاء من تطوير بوابة البيانات المفتوحة على المستوى المحلي والتي يمكن النفاذ اليها عبر الرابط الموالي <http://www.collectiviteslocales.gov.tn/>
* تعميم العمل بالشكوى الالكترونية على خمس بلديات وهي الكرم، نابل، بوسالم، سكرة والتضامن

فيما يتعلق بمساهمة المجتمع المدني في تنفيذ هذا التعهد، تولت الجمعية التونسية للمراقبين العموميين تنظيم دورات تكوينية شملت حوالي 45 بلدية حول البيانات المفتوحة. وفي إطار برنامج أنشر في إطار التعاون بين الجمعية والمنظمة الدولية للخدمات المالية، تم تطوير بوابة للبيانات المفتوحة موجهة للبلديات والتي يمكن النفاذ اليها عبر الرابط الموالي : <http://www.openbaladiati.tn/>وتضم هذه البوابة حاليا 39 بلدية تنشر البيانات المتعلقة بأنشطة البلدية المصنفة في 12 فئة مثل الميزانية وتصاريح البناء والشراء ات العمومية والجباية والحجز البلدي والملك البلدي والتنوير العمومي والخدمات البلدية المسداة. يحتوي الموقع على 57 مجموعة بيانات. | **تقديم النتائج الحالية** |
| موفى جويلية 2018 | **تاريخ الانجاز** |

|  |
| --- |
| **متابعة نسق تنفيذ التعهد** |
| **تعهد عدد 5: دعم شفافية القطاع الثقافي: "الثقافة المفتوحة"** |
| وزارة الشؤون الثقافية (إدارة التنظيم والاساليب والاعلامية)ومركز الموسيقى العربية والمتوسطية – النجمة الزهراء | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
|  | **حكومة** | **الاطراف المتدخلة** |
| * جمعية e-Gov Association
 | **مجتمع مدني، قطاع خاص، فرق عمل، مانحين دوليين** |
| الهدف الأساسي من هذا التعهد هو تعزيز شفافية قطاع الثقافة والتعريف بالمخزون الوطني في المجال من خلال اتاحة النفاذ إلى جميع الوثائق المعطيات والوثائق المنتجة في هذا المجال والتي يمكن اعادة استعمالها لخلق قيمة مضافة جديدة وذلك إلى جانب التأثيرات الاقتصادية الهامة لهذا التعهد من خلال الترويج لصورة بلادنا والتعريف بالهوية والثقافة التونسية ما من شأنه أن يجلب المستثمرين والسياح الأجانب. | **الهدف الرئيسي** |
| يستوجب هذا التعهد القيام بعديد الاعمال على غرار :1. التعهد الفرعي الأول: بوابة البيانات المفتوحة : نشر المعطيات الخاصة بالتظاهرات والمهرجانات الثقافية باعتماد أفضل التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال (نظام الأجندة الثقافية) 2. التعهد الفرعي الثاني: نظام الأجندة الثقافية : "فتح البيانات الثقافية العمومية: تطوير آليات فتح البيانات الثقافية العمومية ونشرها للعموم في أشكال مفتوحة تضمن إعادة استعمالها عبر تطوير موقع واب يعتمد قاعدة بيانات متطورة. 3. التعهد الفرعي الثالث: فتح التسجيلات الصوتية والأرشيف الورقي الخاص بمركز الموسيقى العربية والمتوسطية بالمنظومة وحث العموم وخاصة المتساكنين بالمنطقة البلدية المعنية على النفاذ اليها. | **وصف التعهد** |
| **تعزيز المشاركة المدنية** | **تعزيز الشفافية** | **تحسين الخدمات العمومية** | **تعزيز النزاهة** | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| متناسب جدا | متناسب جدا | متناسب بصفة مباشرة | متناسب بصفة مباشرة  |
| تعزيز الشفافية وإعادة استخدام البيانات في مجال الثقافة وتعزيز نزاهة الهياكل المتدخلة في هذا القطاع | **الطموح** |
| **أُنجز** | **هام** | **محدود** | **لم يتم الشروع في الانجاز** | **مستوى الإنجاز** |
| **×** |  |  |  |
| * تطوير بوابة البيانات المفتوحة الخاصة بقطاع الثقافة،
* فتح البيانات الثقافية العمومية من خلال نظام الأجندة الثقافية
* فتح التسجيلات الصوتية والأرشيف الورقي الخاص بمركز الموسيقى العربية والمتوسطية
 | **وصف النتائج المنتظرة** |
| * الانتهاء من تطوير بوابة البيانات المفتوحة الخاصة بقطاع الثقافة والتي يمكن النفاذ إليها عبر الرابط التالي : <http://www.openculture.gov.tn/fr/>
* وضع نظام الأجندة الثقافية على الخط مع موفى شهر أوت 2017
* تطوير موقعي الواب المتعلقين بفتح التسجيلات الصوتية والارشيف الورقي الخاص بمركز الموسيقى العربية والمتوسطية،
 | **تقديم النتائج الحالية** |
| موفى جويلية 2018 | **تاريخ الانجاز** |

|  |
| --- |
| **متابعة نسق تنفيذ التعهد** |
| **تعهد عدد 6: دعم الحوكمة والشفافية في مجال التنمية المستدامة** |
| مصالح الحوكمة برئاسة الحكومةبالتعاون مع وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدوليووزارة الشؤون المحلية والبيئة | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
|  | **حكومة** | **الاطراف المتدخلة** |
|  | **مجتمع مدني، قطاع خاص، فرق عمل، مانحين دوليين** |
| تعتبر التنمية المستدامة من أهم المقاربات التي يتمّ الرجوع اليها في إطار ارساء منوال الحوكمة وتكريس مبادئ الحكومة المفتوحة وخاصة منها الشفافية والمشاركة المدنية وضمان التنمية المندمجة والتي تراعي خصوصيات مختلف الجهات وحقوق الاجيال القادمة. وفي هذا الإطار سيتمّ العمل على إنجاز عدد من المشاريع التي من المنتظر أن تدعم هذه المقاربة. | **الهدف الرئيسي** |
| يتضمن هذا التعهد ثلاث تعهدات فرعية كالتالي :1. التعهد الفرعي الأول : تركيز هدف التنمية المستدامة في مجال الحوكمة "ODD16" : 2. التعهد الفرعي الثاني: تطوير ونشر منصة للبيانات المفتوحة ذات العلاقة بالمجال البيئي والتنمية المستدامة3. التعهد الفرعي الثالث: تطوير ونشر نظام جغرفة رقمية خاص بالبيئة والتنمية المستدامة | **وصف التعهد** |
| **تعزيز المشاركة المدنية** | **تعزيز الشفافية** | **تحسين الخدمات العمومية** | **تعزيز النزاهة** | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| متناسب جدا | متناسب جدا | متناسب بصفة مباشرة | متناسب جدا |
| تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بحوكمة قطاع البيئة | **الطموح** |
| **أُنجز** | **هام** | **محدود** | **لم يتم الشروع في الانجاز** | **مستوى الإنجاز** |
|  | **×** |  |  |
| * تركيز هدف التنمية المستدامة في مجال الحوكمة "ODD16" :
* تطوير ونشر منصة للبيانات المفتوحة ذات العلاقة بالمجال البيئي والتنمية المستدامة
* تطوير ونشر نظام جغرفة رقمية خاص بالبيئة والتنمية المستدامة
 | **وصف النتائج المنتظرة** |
| 1. ***بالنسبة للتعهد الفرعي الأول : تركيز هدف التنمية المستدامة في مجال الحوكمة "ODD16" :***
* الانتهاء من إعداد الدراسة المرجعية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والتي تعتمد معطيات متعلقة بسنة 2013،
1. ***بالنسبة للتعهد الفرعي الثاني: تطوير ونشر منصة للبيانات المفتوحة ذات العلاقة بالمجال البيئي والتنمية المستدامة***
* الانتهاء من تطوير بوابة البيانات المفتوحة الخاصة بالقطاع البيئي،
* تعهّد مرصد البيئة والتنمية المستدامة بتأثيث البوابة بالبيانات،
* الانتهاء من تطوير تطبيقة للهواتف الذكية "تونس النظيفة"،
1. ***بالنسبة للتعهد الفرعي الثالث: تطوير ونشر نظام جغرفة رقمية خاص بالبيئة والتنمية المستدامة***
* تكوين لجنة لمتابعة المشروع وضبط منهجية العمل،
* إعداد كراس الشروط المتعلق بنظام الجغرفة الرقمية،
* التعاقد مع مكتب دراسات "Géo Solutions" الذي قام بإعداد دراسة تحليل الاحتياجات وتحليل الموجود،
 | **تقديم النتائج الحالية** |
| موفى جويلية 2018 | **تاريخ الانجاز** |

|  |
| --- |
| **متابعة نسق تنفيذ التعهد** |
| **تعهد عدد 7: دعم شفافية قطاع النقل من خلال تطوير بوابة للبيانات المفتوحة** |
| وزارة النقل (الإدارة العامة للتنمية الإدارية ونظم المعلومات والنقل الذكي بالتعاون مع الهياكل المعنية بالوزارة والمؤسسات والمنشآت التابعة لقطاع النقل). | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
|  | **حكومة** | **الاطراف المتدخلة** |
| * الجمعية التونسية للمراقبين العموميين
* منظمة الخدمات المالية التطوعية
 | **مجتمع مدني، قطاع خاص، فرق عمل، مانحين دوليين** |
| تهدف هذه البوابة إلى إتاحة النفاذ للعموم لجلّ المعطيات العمومية التي تهمّ قطاع النقل (البري، البحري، الجوي). وسيتمّ نشر هذه المعطيات في شكل مفتوح قصد تثمينها وتسهيل إعادة استعمالها لتطوير منظومات وخدمات جديدة ذات قيمة مضافة خاصة في مجال إعلام المسافرين (عبر الواب والهواتف الذكية ...).وتتعلق المعطيات التي تتيحها هذه البوابة (أو المنصّة) خاصة بمنشآت النقل (محطات النقل البري والمطارات والموانئ ...) وإحداثياتها والخطوط وأوقات السفرات (الأوقات المبرمجة والحينية للانطلاق والوصول عبر الربط بمنظومات تحديد الموقع) والتعريفات وغيرها وذلك حسب المواصفات الفنية المعتمدة دوليا في هذا المجال فضلا عن إدماج خدمات الجغرفة الرقمية... | **الهدف الرئيسي** |
| يتضمن هذا التعهد ثلاث اعمال كالتالي :1. اعداد دراسة حول المشروع وتحديد الأولويات التنظيمية والاجرائية واعداد الشباك الخلفي للمنظومة،2. تصميم المنظومة وتحديد خصائصها الوظيفية والفنيّة،3. تطوير المنظومة ووضعها على الخط | **وصف التعهد** |
| **تعزيز المشاركة المدنية** | **تعزيز الشفافية** | **تحسين الخدمات العمومية** | **تعزيز النزاهة** | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| متناسب جدا | متناسب جدا | متناسب جدا | متناسب جدا |
| تكريس الشفافية والنزاهة وتعزيز المشاركة المدنية في مجال النقل. دفع وتدعيم إعادة استخدام البيانات المتعلقة بهذا الامجال لخلق خدمات جديدة ذات قيمة مضافة | **الطموح** |
| **أُنجز** | **هام** | **محدود** | **لم يتم الشروع في الانجاز** | **مستوى الإنجاز** |
| **×** |  |  |  |
| * تركيز هدف التنمية المستدامة في مجال الحوكمة "ODD16" :
* تطوير ونشر منصة للبيانات المفتوحة ذات العلاقة بالمجال البيئي والتنمية المستدامة
* تطوير ونشر نظام جغرفة رقمية خاص بالبيئة والتنمية المستدامة
 | **وصف النتائج المنتظرة** |
| * تكوين لجنة لمتابعة المشروع،
* تصميم وتطوير بوابة البيانات المفتوحة الخاصة بقطاع النقل بالاعتماد على تقنية "CKAN"،والتي يمكن الوصول اليها عبر الرابط الموالي : <http://data.transport.tn/>
* تجميع المعطيات من مختلف الهياكل الراجعة بالنظر للوزارة،
 | **تقديم النتائج الحالية** |
| موفى جويلية 2018 | **تاريخ الانجاز** |

|  |
| --- |
| **متابعة نسق تنفيذ التعهد** |
| **تعهد عدد 8: تكريس الشفافية المالية والجبائية** |
| وزارة المالية | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
|  | **حكومة** | **الاطراف المتدخلة** |
| * الجمعية التونسية للمراقبين العموميين
* منظمة الخدمات المالية التطوعية
 | **مجتمع مدني، قطاع خاص، فرق عمل، مانحين دوليين** |
| يرمي هذا التعهد إلى تكريس مبدأ العدالة والانصاف في المعاملة بين الادارة الجبائية والمطالب بالأداء وحثّ هذا الأخير على احترام واجباته الجبائية. كما يهدف إلى تنمية موارد ميزانية الدولة من خلال الاستغلال الأفضل للطاقة الضريبية خصوصا عن طريق تخفيض النفقات الجبائية وهو ما من شأنه أن يكرس احدى مبادئ الحوكمة وهي نجاعة التصرف في الموارد المالية للدولة. | **الهدف الرئيسي** |
| يتجسم التعهد في :* إعداد ونشر تقرير سنوي حول الامتثال الجبائي
* إعداد ونشر تقرير سنوي حول النفقات الجبائية يرافق مشروع قانون المالية المقدم الى مجلس نواب الشعب
 | **وصف التعهد** |
| **تعزيز المشاركة المدنية** | **تعزيز الشفافية** | **تحسين الخدمات العمومية** | **تعزيز النزاهة** | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| متناسب جدا | متناسب جدا | متناسب جدا | متناسب جدا |
| تكريس الشفافية والنزاهة وتعزيز المشاركة المدنية في مجال النقل. دفع وتدعيم إعادة استخدام البيانات المتعلقة بهذا الامجال لخلق خدمات جديدة ذات قيمة مضافة | **الطموح** |
| **أُنجز** | **هام** | **محدود** | **لم يتم الشروع في الانجاز** | **مستوى الإنجاز** |
|  |  | **×** |  |
| * إعداد ونشر تقرير سنوي حول الامتثال الجبائي
* إعداد ونشر تقرير سنوي حول النفقات الجبائية يرافق مشروع قانون المالية المقدم الى مجلس نواب الشعب
 | **وصف النتائج المنتظرة** |
| 1. ***بالنسبة للتعهد الفرعي الأول: تقرير الامتثال الجبائي :***
* الانتهاء من إعداد تقرير الامتثال الجبائي لسنة 2016،
* تقدم أعمال إعداد مشروع امر لإحداث هياكل مختصة وفق مقتضيات الفصل 63 من قانون المالية،
1. ***بالنسبة للتعهد الفرعي الثاني: تقرير النفقات الجبائية***
* إعداد تقرير النفقات الجبائية لسنة 2016. وقد تم عرض هذا التقرير السنوي المصاحب للميزانية السنوية إلى مجلس نواب الشعب
 | **تقديم النتائج الحالية** |
| موفى جويلية 2018 | **تاريخ الانجاز** |

|  |
| --- |
| **متابعة نسق تنفيذ التعهد** |
| **تعهد عدد 9: اعداد الاطار القانوني للعرائض الجماعية الموجهة من المواطنين** |
| الادارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الادارية برئاسة الحكومة | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
|  | **حكومة** | **الاطراف المتدخلة** |
| * مجلس نواب الشعب
* البنك الدولي
 | **مجتمع مدني، قطاع خاص، فرق عمل، مانحين دوليين** |
| ارساء آلية جديدة تتمثل في العرائض الجماعية لمزيد تفعيل مشاركة المواطن في مسار اتخاذ القرارات العمومية وتنظيمها قانونيا حيث ستمثل العرائض وسيلة للتظلم الى السلطات العمومية وكذلك اقتراح من شأنها تفعيل مشاركة المواطنين في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية. | **الهدف الرئيسي** |
| يتجسم التعهد في اعداد نص قانوني ينظم آلية العرائض الجماعية المقدمة من المواطنين والتي يتمّ توجيهها إلى السلطات المعنية والاتصال بها مباشرة لتقديم شكوى طالبين التدخل في الامر. | **وصف التعهد** |
| **تعزيز المشاركة المدنية** | **تعزيز الشفافية** | **تحسين الخدمات العمومية** | **تعزيز النزاهة** | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| متناسب جدا | متناسب بصفة مباشرة | متناسب جدا | متناسب جدا |
| تعزيز المشاركة المدنية من خلال وضع آلية جديدة لتشريك العموم في عملية اتخاذ القرارات  | **الطموح** |
| **أُنجز** | **هام** | **محدود** | **لم يتم الشروع في الانجاز** | **مستوى الإنجاز** |
|  |  | **×** |  |
| * اعداد نص قانوني ينظم آلية العرائض الجماعية المقدمة من المواطنين
 | **وصف النتائج المنتظرة** |
| * الانتهاء من إعداد تقرير أولي) مسودة(لتجارب مقارنة ولهيكلة مشروع الإطار التنظيمي،
* بالنسبة للمجتمع المدني، الانتهاء من تطوير منظومة حول مشاركة المواطنين
 | **تقديم النتائج الحالية** |
| موفى جويلية 2018 | **تاريخ الانجاز** |

|  |
| --- |
| **متابعة نسق تنفيذ التعهد** |
| **تعهد عدد 10: تطوير منظومة إلكترونية مندمجة للشكاوي وللإبلاغ عن حالات الفساد** |
| المكتب المركزي للعلاقات مع المواطن برئاسة الحكومةالهيئة الوطنية لمقاومة الفساد | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
|  | **حكومة** | **الاطراف المتدخلة** |
| * الهيئة الوطنية لمقاومة الفساد
* منظمة أنا يقظ
* منظمة البوصلة
* هيئة مكافحة الفساد والحقوق المدنية - كوريا الجنوبية
 | **مجتمع مدني، قطاع خاص، فرق عمل، مانحين دوليين** |
| يهدف هذا التعهد إلى توفير وسيلة تمكن المواطن ومختلف المتعاملين مع الادارة من تقديم شكاوى والابلاغ عن حالات فساد باعتماد قنوات متعددة للتواصل معهم (موقع واب، موزع صوتي، شباك موحّد، إرساليات قصيرة عبر الهاتف الجوال، ...).كما تتيح هذه الآلية امكانية متابعة مآل العرائض أو الابلاغات بكل شفافية. وسيتم عبر هذه المنظومة نشر معطيات احصائية دقيقة ومصنفة حول الملفات المقدمة إلى الهياكل المعنية. | **الهدف الرئيسي** |
| يتجسم التعهد في تطوير بوابة إلكترونية مندمجة للشكاوي وللإبلاغ عن حالات الفساد واعتمادها في مرحلة أولى وبصفة تجريبية بعشرة مواقع نموذجية (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والمكتب المركزي للعلاقات مع المواطن و8 مكاتب علاقات مع المواطن أخرى ببعض الوزارات والجماعات المحلية والمنشآت العمومية على أن يتم التعميم على بقية الهياكل المعنية بصفة تدريجية. | **وصف التعهد** |
| **تعزيز المشاركة المدنية** | **تعزيز الشفافية** | **تحسين الخدمات العمومية** | **تعزيز النزاهة** | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| متناسب جدا | متناسب جدا | متناسب بصفة مباشرة | متناسب جدا |
| إرساء آلية جديدة للتفاعل والتواصل بين الحكومة والمواطنين والتي تهدف إلى تسريع وتيسير عملية معالجة شكاوى المواطنين. | **الطموح** |
| **أُنجز** | **هام** | **محدود** | **لم يتم الشروع في الانجاز** | **مستوى الإنجاز** |
| **×** |  |  |  |
| * تطوير بوابة إلكترونية مندمجة للشكاوي وللإبلاغ عن حالات الفساد
 | **وصف النتائج المنتظرة** |
| * تصميم وتطوير منظومة "ءــمواطن" بالتنسيق مع خبراء كوريين. ويمكن الوصول إلى المنصة من خلال : [www.e-people.gov.tn](http://www.e-people.gov.tn)
* تركيز التجهيزات الخاصة بالمنظومة الإلكترونية "ء-مواطن" والواردة من كوريا الجنوبية خلال شهر نوفمبر 2017 ) المركز الوطني للإعلامية، رئاسة الحكومة)،
* تنظيم دورات تكوينية بالتعاون مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي "Koica" وذلك لفائدة مستعملي المنظومة والمتصرفين فيها،
* الانطلاق الفعلي في استغلال المنظومة من قبل المواقع النموذجية في 23 مارس 2018.
 | **تقديم النتائج الحالية** |
| موفى مارس2018 | **تاريخ الانجاز** |

|  |
| --- |
| **متابعة نسق تنفيذ التعهد** |
| **تعهد عدد 11: تطوير قنوات لتعزيز الحوار والتفاعل مع مطالب ومشاغل الشباب وتمكينهم من متابعة مدى تجسيمها في السياسات العمومية** |
| وزارة الشباب والرياضة  | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
|  | **حكومة** | **الاطراف المتدخلة** |
| * البنك الدولي
* منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
* منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
* جمعية "جمعيتي"
 | **مجتمع مدني، قطاع خاص، فرق عمل، مانحين دوليين** |
| تفعيل دور الشباب بمختلف جهات الجمهورية في صياغة ومتابعة تنفيذ السياسات العمومية وايجاد آليات عملية تمكنهم من التعبير عن تطلعاتهم ومشاغلهم وايصال صوتهم إلى كبار المسؤولين وصانعي القرار. وهو ما من شأنه أن يساهم في ايجاد حلول لعديد الاشكاليات المطروحة على غرارا اشكالية التشغيل وتحديد الأولويات في ما يتعلّق بالمبادرات التي يجب تنفيذها في المجال. | **الهدف الرئيسي** |
| يتجسم التعهد في :1. وضع منصة الكترونية تمكن الشباب من التعبير عن مشاغلهم وتقديم مقترحاتهم مع اتاحة الامكانية لمتابعة ردود فعل المصالح العمومية المعنية وكيفية تجاوبهم معهم. 2. إنشاء مجالس محليّة حول الشباب تضمّ ممثلين عن المجتمع المدني والسلط العمومية على أن يكون هناك حضور مميز للفئة العمرية من الشباب. تهدف هذه المجالس إلى فسح المجال للشباب بمختلف جهات الجمهورية للتعبير عن آرائه في مختلف المجالات التي تهمّ الشأن العام وتحديد التحديات والحلول الممكنة لمعالجتها بالتعاون مع المسؤولين المعنيين. وسيتمّ تنظيم تركيبة ونشاط وكيفية تسيير هذه المجالس من قبل الهيكل الذي سيتمّ تكليفه بإحداث هذه المجالس وبالتنسيق مع المجتمع المدني. وسيتمّ تنظيم منتدى حوار على المستوى الوطني مرتين في سنة على الأقل لتقديم نتائج عمل هذه المجالس ورفعها لأصحاب القرار لمتابعة تنفيذها. | **وصف التعهد** |
| **تعزيز المشاركة المدنية** | **تعزيز الشفافية** | **تحسين الخدمات العمومية** | **تعزيز النزاهة** | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| متناسب جدا | متناسب بصفة مباشرة | متناسب جدا | متناسب بصفة مباشرة |
|  | **الطموح** |
| **أُنجز** | **هام** | **محدود** | **لم يتم الشروع في الانجاز** | **مستوى الإنجاز** |
|  |  | × |  |
| * وضع منصة الكترونية تمكن الشباب من التعبير عن مشاغلهم وتقديم مقترحاتهم
* إحداث المجالس المحلية للشباب والتي يجب أن تضم ممثلين عن المجتمع المدني والسلط العمومية مع وجود تمثيلية مهمة للشباب في هذه المجالس
 | **وصف النتائج المنتظرة** |
| 1. **بالنسبة للمنظومة الإلكترونية الموجهة للشباب :**
* استكمال المرحلة النهائية من كراس الشروط المتعلقة بالمنصة الالكترونية للشباب
* تكوين فريق قيادة ممثل من الوزارات ذات الصلة وهياكل المجتمع المدني الناشطة في مجال الشباب،
* إعداد دراسة لتجارب مقارنة حول المنظومات الالكترونية الموجهة للشباب،
* تنظيم تظاهرات بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE لسنة 2016 حول "تعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام"،
1. **بالنسبة لإحداث المجالس المحلية للشباب :**
* تأهيل اكثر من 30 دار للشباب في إطار هذا البرنامج،
* إحداث خمس مجالس محلية للشباب في خمس دور الشباب كالتالي : تستور، دوار هيشر، حزوة، قلعة سنان والتضامن كتجارب نموذجية
 | **تقديم النتائج الحالية** |
| موفى جويلية 2018 | **تاريخ الانجاز** |

|  |
| --- |
| **متابعة نسق تنفيذ التعهد** |
| **تعهد عدد 12: تركيز المرجعية الوطنية للحوكمة على مستوى قطاعي** |
| مصالح الحوكمة برئاسة الحكومةبالتعاون مع المعهد الوطني للمواصفات والمكية الصناعيةومركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
|  | **حكومة** | **الاطراف المتدخلة** |
| * المعهد العربي لرؤساء المؤسسات
* مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة
 | **مجتمع مدني، قطاع خاص، فرق عمل، مانحين دوليين** |
| بعد أن تم تطوير المرجعية الوطنية للحوكمة RNG خلال فترة تنفيذ خطة العمل الوطنية الأولى لشراكة الحكومة المفتوحة والتي تهدف إلى تركيز مبادئ وآليات الحوكمة بالقطاعين العام، سيتم العمل خلال هذه المرحلة على تركيز هذه المرجعية بجملة من المؤسسات العمومية والخاصة من خلال تشجيعهم ومرافقتهم استجابة للاشتراطات الفية للمرجعية. | **الهدف الرئيسي** |
| يتجسم التعهد في :1. تكوين مكونين(10) ومدققين (10) ومصاحبين (10) في مجال المصاحبة الفنية طبقا للمرجعية الوطنية للحوكمة2. تركيز المرجعية الوطنية للحوكمة بـ5 منشآت عمومية وبمنشأة خاصة، | **وصف التعهد** |
| **تعزيز المشاركة المدنية** | **تعزيز الشفافية** | **تحسين الخدمات العمومية** | **تعزيز النزاهة** | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| متناسب بصفة غير مباشرة | متناسب بصفة مباشرة | متناسب بصفة مباشرة | متناسب جدا |
|  |  **الطموح** |
| **أُنجز** | **هام** | **محدود** | **لم يتم الشروع في الانجاز** | **مستوى الإنجاز** |
|  | **×** |  |  |
| * تكوين مكونين(10) ومدققين (10) ومصاحبين (10) في مجال المصاحبة الفنية طبقا للمرجعية الوطنية للحوكمة
* تركيز المرجعية الوطنية للحوكمة بـ5 منشآت عمومية وبمنشأة خاصة،
 | **وصف النتائج المنتظرة** |
| * استكمال المرحلة الأولى : الانتهاء من تكوين المُكوّنين والمرافقين والمدققين من خلال تكوين30 خبيرا على النحو التالي:
* تنفيذ دورة تدريبية عامة حول المرجعية لعدد من المستفيدين ، الذين سيضطلعون في وقت لاحق بدور المُكوّنين والمرافقين والمدققين
* تنفيذ دورة تكوينية خصوصية لفائدة المُكوّنين والمرافقين،
* تنفيذ دورة تكوينية ثالثة حول المتطلبات التشريعية لمواصفات الصحة والسلامة والبيئة
* الانتهاء من تحديد معايير للاختيار التي سيتم على أساسها انتقاء خمسة هياكل نموذجية لمتابعة مشروع إنجاز المرجعية في هذه المؤسسات،
* دراسة ملفات المؤسسات العمومية الراغبة في الترشح لتكون من ضمن الخمس هياكل نموذجية،
 | **تقديم النتائج الحالية** |
| موفى جويلية 2018 | **تاريخ الانجاز** |

|  |
| --- |
| **متابعة نسق تنفيذ التعهد** |
| **تعهد عدد 13: تطوير منظومات اعلامية يمكن تحميلها على الهاتف الجوال تدعم شفافية العمل الحكومي والمقاربة التشاركية** |
| وحدة الادارة الالكترونية برئاسة الحكومة بالتنسيق مع الهياكل العمومية المعنية  | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
|  | **حكومة** | **الاطراف المتدخلة** |
|  | **مجتمع مدني، قطاع خاص، فرق عمل، مانحين دوليين** |
| يهدف هذا التعهّد إلى تطوير مجموعة من تطبيقات الهاتف الجوال التي تخوّل لمختلف المتعاملين مع الإدارة النفاذ إلى المعلومة وعدد من الخدمات الادارية والتي من شأنها تكريس مبدأ الشفافية وتيسير النفاذ إلى المعلومة من قبل المواطن. | **الهدف الرئيسي** |
| يتجسم التعهد في :1. ضبط قائمة في الخدمات على أن تكون مختلفة وتغطي عديد المجالات وخاصة الخدمات الاكثر طلبا من المواطن،2. تطوير الخدمات باستعمال تكنولوجيا الهاتف الجوّال،3. التعريف بالخدمات والحثّ على استعمالها. | **وصف التعهد** |
| **تعزيز المشاركة المدنية** | **تعزيز الشفافية** | **تحسين الخدمات العمومية** | **تعزيز النزاهة** | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| متناسب جدا | متناسب جدا | متناسب جدا | متناسب بصفة غير مباشرة |
| تطوير تطبيقات جوالة يمكن للمواطنين تنزيلها عبر هواتفهم الذكية وتمكنهم من الوصول إلى المعلومات والخدمات الادارية المتعددة بسهولة | **الطموح** |
| **أُنجز** | **هام** | **محدود** | **لم يتم الشروع في الانجاز** | **مستوى الإنجاز** |
| **×** |  |  |  |
| * تطوير اثني عشر تطبيقة جوالة (12) تغطي مجالات متعددة (النقل، الصحة، الثقافة،...)
 | **وصف النتائج المنتظرة** |
| * تطوير اثني عشر تطبيقة جوالة (12) تغطي مجالات متعددة (النقل، الصحة، الثقافة،...) من بينها : تطبيقة "SICAD" للإرشاد الاداري و الاتصال، تطبيقة "دليل خدمات الجمهورية التونسية، تطبيقة "دليل إدارات الجمهورية التونسية"، تطبيقة "مدرستي"، تطبيقة "Concours éducation"، تطبيقة "Culture"، تطبيقة "Annuaire santé"، تطبيقة "Réclamation SNCFT"، تطبيقة "Données météo"، تطبيقة "Centres de formation Professionnelles"، تطبيقة "SNTRI : Informations navettes، تطبيقة "Société de transport Kairouan"
* العمل على المصادقة النهائية للتطبيقات قبل تسليمها للأطراف المعنية قصد إيوائها في متاجر تطبيقات الهواتف الذكية،
 | **تقديم النتائج الحالية** |
| موفى ديسمبر 2017 | **تاريخ الانجاز** |

|  |
| --- |
| **متابعة نسق تنفيذ التعهد** |
| **تعهد عدد 14: تعزيز قنوات النفاذ إلى الوثائق الارشيفية** |
| مؤسسة الأرشيف الوطني | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
|  | **حكومة** | **الاطراف المتدخلة** |
|  | **مجتمع مدني، قطاع خاص، فرق عمل، مانحين دوليين** |
| تحفظ مؤسسة الأرشيف الوطني حجما هاما من أرصدة الوثائق التاريخية منذ الفترة الحسينية وخلال فترة الحماية وفترة الاستقلال إلى غاية اليوم. وتتميز هذه الأرصدة بأصالتها وتفردها وبتنوع محتواها وتواريخها ولغاتها (العربية، الفرنسيّة، الانقليزية، التركية، الايطالية، العبرية).وباعتبار ما تتيحه تكنولوجيات المعلومات من إمكانيات، وانخراطا في تطوير الخدمات المسداة للعموم وتمكينهم من حقهم في المعرفة، يهدف هذا التعهد إلى تسهيل النفاذ إلى الوثائق التي تمّت رقمنتها من خلال موقع واب يتمّ تطويره للغرض وذلك قصد مزيد تطوير البحث والاطلاع عن بعد. | **الهدف الرئيسي** |
| تشمل الأعمال التي سيتم انجازها:1. تطوير بوابة ارشيفية تمكن من الاطلاع على الوثائق التي تمت رقمنتها لتطوير البحث وتيسير الحصول على المعلومة دون عناء التنقل إلى المؤسسة الوطنية للأرشيف الوطني،2. تنظيم برامج تكوين في مجال التصرّف في الوثائق العمومية لجميع المتعاملين مع الوثائق وتعريفهم بكيفية تنظيم الوثائق وتصنيفها وترميزها وتجنب الاجتهادات الفردية في انجاز ذلك ليتسنى مواصلة الانشطة دون التأثر بتحركات الأعوان مع ضمان حماية الوثائق والمعلومات وتأمين حفظها.  | **وصف التعهد** |
| **تعزيز المشاركة المدنية** | **تعزيز الشفافية** | **تحسين الخدمات العمومية** | **تعزيز النزاهة** | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| متناسب بصفة مباشرة | متناسب جدا | متناسب بصفة غير مباشرة | متناسب بصفة غير مباشرة |
| ضمان سهولة النفاذ المباشر إلى الوثائق التي تحتفظ بها مؤسسة الأرشيف الوطني وإتاحة إمكانية إعادة استخدامها لأغراض متعددة مثل تطوير البحث العلمي أو لأغراض إعلامية.  | **الطموح** |
| **أُنجز** | **هام** | **محدود** | **لم يتم الشروع في الانجاز** | **مستوى الإنجاز** |
|  |  | **×** |  |
| * تطوير بوابة ارشيفية تمكن من الاطلاع على الوثائق التي تمت رقمنتها
 | **وصف النتائج المنتظرة** |
| * اعداد كرّاسات الشروط الخاصة بالمشروع.
 | **تقديم النتائج الحالية** |
| موفى جويلية 2018  | **تاريخ الانجاز** |

|  |
| --- |
| **متابعة نسق تنفيذ التعهد** |
| **تعهد عدد 15: تطوير آليات الكترونية قصد تمكين طالبي الشغل من الاطلاع على جميع المناظرات** |
| وزارة التكوين المهني والتشغيل بالتنسيق مع رئاسة الحكومة (الادارة العامة للوظيفة العمومية) | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
|  | **حكومة** | **الاطراف المتدخلة** |
|  | **مجتمع مدني، قطاع خاص، فرق عمل، مانحين دوليين** |
| نظرا للإمكانات التي تتيحها تكنولوجيات الاتصال لتقريب المعلومة واتاحة النفاذ اليها من قبل الجميع بغض النظر عن الحدود الجغرافية والزمانية، فإن هذا التعهد يهدف إلى تيسير وصول المعلومة حول المناظرات التي تقوم بها مختلف المؤسسات الحكومية لجميع التونسيين باعتبار أنّه في الوقت الراهن يشتكي بعض الشبان المتواجدين بالمناطق الداخلية بالبلاد بصعوبة حصولهم على المعلومات في هذا المجال وهو ما من شأنه أن يقلص حظوظهم في المشاركة بالمناظرات.كما يرمي هذا التعهد إلى تكريس الشفافية والحدّ من مخاطر الفساد والمحسوبية، باعتبار أن عدم نشر المعلومة وتيسير النفاذ إليها من قبل الجميع يمكن أن يعطي الفرصة لاستغلال ذلك للحصول على رشوة أو تمكين أشخاص معينين من اجتياز المناظرة دون أشخاص آخرين. | **الهدف الرئيسي** |
| تشمل الأعمال التي سيتم انجازها:1. تطوير آليات الكترونية لنشر المعلومة حول المناظرات التي تقوم بها الوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية وخاصة منها الانتدابات الاستثنائية عن طريق التعاقد | **وصف التعهد** |
| **تعزيز المشاركة المدنية** | **تعزيز الشفافية** | **تحسين الخدمات العمومية** | **تعزيز النزاهة** | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| متناسب بصفة غير مباشرة | متناسب جدا | متناسب بصفة غير مباشرة | متناسب جدا |
| تكريس الشفافية والحدّ من مخاطر الفساد والمحسوبية فيما يتعلق بالمناظرات والانتدابات في الوظيفة العمومية | **الطموح** |
| **أُنجز** | **هام** | **محدود** | **لم يتم الشروع في الانجاز** | **مستوى الإنجاز** |
| **×** |  |  |  |
| * تطوير آليات إلكترونية لنشر المعلومات حول المناظرات والانتدابات التي تعلنها جميع الهياكل العمومية، خاصة المعلومات المتعلقة المناظرات والانتدابات بالتعاقد
 | **وصف النتائج المنتظرة** |
| * تمّ وضع موقع واب حول المناظرات والانتدابات بالقطاع العمومي. ويمكن النفاذ اليه عبر الرابط التالي : <https://www.concours.gov.tn/>
* تحيين البوابة بناء على الاقتراحات المقدمة من طرف لجنة القيادة،
 | **تقديم النتائج الحالية** |
| موفى جويلية 2018  | **تاريخ الانجاز** |

# الخلاصة والخطوات المستقبلية

يستعرض تقرير التقييم الذاتي النهائي بصفة أساسية مدى نسق التقدم في تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية لشراكة الحكومة المفتوحة. ويهدف أيضًا إلى تقديم وجهة نظر الحكومة ورؤيتها لهذا البرنامج على المستوى الوطني إضافة إلى مختلف النتائج التي تحققت حتى انتهاء آجال تنفيذ هذه الخطة.

كما يوضح هذا التقرير الاشكاليات والتحديات الرئيسية التي حالت دون تحقيق جميع الالتزامات عموما. وفي هذا السياق ، تعتبر التحديات التنظيمية من أهم النقاط التي يجب التركيز عليها في الخطط المستقبلية من خلال تعزيز القدرات القيادية للمسؤولين من أعلى مستوى في الحكومة.

إلى جانب ذلك، تعتبر إدارة التغيير وتشريك المسؤولين عاملا أساسيا لإنجاح تنفيذ خطة العمل هذه. حيث يتوجب العمل على تدعيم وعي المسؤولين وتحسيسهم بالاعتماد على مختلف الوسائل المتاحة للتأكيد على أهمية هذا البرنامج وعلى أهمية الدور الفاعل للمشاركة الموضوعية لكل الاطراف في تنفيذ خطة العمل. إضافة لذلك، يتعين التركيز اكثر فاكثر على الجانب المتعلق ببناء قدرات الموظفين العموميين من خلال اعداد وتنفيذ برامج تكوينية لمختلف أصناف الاعوان العموميين قصد تدعيم مهاراتهم وقدراتهم مما من شأنه أن يعزز إمكانيات تنفيذ الالتزامات الموكلة إليهم. كما سيساعد العمل في مجال تنمية قدرات الاعوان العموميين في تدعيم تبني هذا البرنامج داخل الهياكل العمومية المعنية وبالتالي تسريع نسق تنفيذ الالتزامات.

كما تجدر الاشارة ان عدم توفر الموارد المادية والمالية والبشرية أدى في بعض الحالات إلى عدم استكمال عديد التعهدات. الإشكال الذي يتعين ايلاؤه أهمية قصوى في خطط العمل المستقبلية من خلال دراسة وتخطيط الموارد الكافية لتنفيذ المشاريع والبرامج التي سيتم إدراجها.

ونظرا لأهمية دور المجتمع المدني في إنجاح هذا البرنامج ، يستحسن العمل على مزيد توسيع نطاق مشاركة منظمات المجتمع المدني وتشجيعها قصد تثمين أنشطتها وتدخلاتها في تنفيذ التعهدات المدرجة في خطة العمل. كما يمكن التوجه نحو العمل على تكييف بعض التعهدات أو أجزاء من الأعمال التي تتضمنها لتتلاءم مع امكانيات ومجال تدخل هذه الجمعيات وبالتالي تمكّن من تعزيز وتفعيل مشاركتها. وفي نفس السياق، يمكن الإشارة إلى إمكانية تقديم الدعم المادي أو الفني، إن وجد، لمنظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز قدراتها لإنجاز عملها بشكل ملائم في إطار برنامج شراكة الحكومة المفتوحة.

وفي الاخير، تجدر الاشارة إلى أهمية تعزيز آليات التواصل مع مختلف الفئات المعنية بهذا البرنامج لنشر مختلف المفاهيم المتربطة به وتحسيس مختلف الاطراف بضرورة الانخراط والمشاركة. علما ان الحكومة تعمل حاليا على وضع خطة اتصالية حول برنامج شراكة الحكومة المفتوحة في تونس. وهو ما يستوجب وضع آليات ملائمة للاستفادة من هذا المشروع ومن نتائجه ومخرجاته قصد الوصول إلى عامة الناس قصد وسيع نطاق الجمهور المستهدف، من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة ، سواء كانوا حكوميين أو غير حكوميين بالإضافة إلى تفعيل مشاركة الاطراف الموجودة في برنامج الشراكة الحكومة المفتوحة.